يخرج من المعدة عند الامتلاء ولا ينتقض
بأكل لحم إبل منحورة ولا بحجامة ولا بفصد
ولا ينتقض بغسل ميت وغسل حي خلافا لأبي
حنيفة ولا ينتقض بمس امرأة فرجها
الكف عامدا وقيل إن التذ وعليها الوضوء
والله أعلم والألطاف أن تحول شيئا من
أحدهما بين شفريها ولنا أنه الكلام
على نواقض الوضوء أتبعه بما يرفعه فقال
باب أحكام المياه التي يجوز
منها الوضوء أي أنواعها والماء جوهر
لطيف سيال لا لون له يتلون بلون إنائه
وإشارة الوالي منه ما يجوز التطهير به ومنه
ما لا يجوز بقوله أعلم ووفقه الله تعالى
أن الماء على قسمين قسم مطلق وقسم
مقيد وقسم غير مطلق بشيء
أحدث وأما غير المطلق فهو كما
إذا خالطه شيء طاهر

المطلق

المطلق وسمي بالمطلق لأنه يضاف وعليه
اسم الماء بلا قيد فيقال ماء بحر وماء
نهر ونحوه والمراد به قيد يلازمه فلا
يخرجه ماء بئر وماء نهر لأنه قيد يعارضه
ويجوز منه الوضوء سواء نزل من السماء
كالمطر والثلج والبرد والجليد والمجموع
من الثلج أو نبع من الأرض كماء العيون
والآبار أو ذاب بعد أن كان جامدا أو كان
سؤر بهيمة أي فضلة شربها كانت
مما يؤكل لحمه كالبقر والغنم والإبل
أو لا كالبغال والحمير على المشهور وكذا
لو كان سؤر الحائض والجنب وفضلة
طهارتهما وإن كانت لكلبة يجوز منه الوضوء ثم
شرع في القسم الثاني فقال وأما المقيد
بشيء مما يعارضه غالبا أي تغير أحد أوصافه
الثلاثة ولو يسيرا لونه أو طعمه أو ريحه شبه
من زوال المطلق فهو أي زوال اسم الماء

Copyright © King Saud University